



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم القانون

## دور التعليم الأهلي في دعم الموازنة العامة للدولة في

العراق (دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

عذراء علي شواي المالكي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتورة

سناء محمد سدخان

كلية الحقوق / جامعة النهرين

2021م

1442هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف (الآية 76)

## الاهداء

الى الذي لم يبخل على يوما، وحصد الاشواك عن دربي ليمهد لي  
طريق العلم

(والدي العزيز)

الى من لا أجد كلمات يمكن ان تمنحها حقها، فهي فرحة العمر  
ومثال التفاني والعطاء

(امي الحنونة)

الى سلاحي وسندي وعضدي (اخواني واخواتي)

الى اخي الذي لم تلده امي (محمد ماجد)

الى رفيقات عمري (صفا\_ زينة)

لهم جميعا اهدي ثمرة جهدي

الباحثة

## شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في انجاز هذه الدراسة، سائلا إياه التوفيق والسداد، والثبات على الحق...

أتقدم بوافر الشكر وجميل العرفان وصادق المحبة الى استاذتي ومشرفتي الدكتورة سناء محمد سدخان، التي تجشمت عناء الاشراف على هذه الدراسة، فقد كانت نعم الأستاذ الموجه، لقد احاطتني برعايتها وعنايتها منذ بداية دراستي، وكانت لي خير عون، وامتدتي بتوجيهاتها ونصائحها.

كما واتوجه بالشكر والامتنان الى جميع أساتذة وكادر معهد العلمين للدراسات العليا، واطمئن بالذكر الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود لجهوده العلمية ومساعدته في إقرار العنوان، كما واتقدم بعظيم الشكر والامتنان الى وزارة التخطيط دائرة برامج المشاريع الحكومية والهيئة العامة للضرائب قسمي الإحصاء والمهن التجارية ووزارة التربية دائرة التعليم الأهلي والاجنبي وديوان الرقابة المالية الاتحادي للتعاون الكبير من قبلهم والاجابة على استفساراتنا وتزويدنا بالبيانات غير المنشورة.

واتقدم بجزيل شكري لكل من علمني حرفا وأنار لي طريق المستقبل فكنتم خير العون.

الباحثة

## المستخلص

يعد التعليم الأهلي احد المرافق الخاصة التي ساهمت الى جانب التعليم الحكومي في الارتقاء بالمستوى العلمي، فضلا عن اسهامه في دعم الموازنة العامة للدولة من خلال ضغط الانفاق العام للموازنة التشغيلية وذلك لاستقطابه الاعداد المتزايدة من الطلبة وتوفيره للوظائف المتنوعة سواء كانت للهيئة التعليمية او للإداريين والعمال الفنيين والذي بدوره يحد من نسبة البطالة، ودوره في ضغط الانفاق العام للموازنة الاستثمارية من خلال تشييده للأبنية التعليمية التي كان يجب على الدولة توفيرها وتحمل تكاليف انشائها لتلبية حاجة المجتمع الا ان الازمة المالية وعجز الموازنة العامة للدولة لاعتمادها على الإيرادات النفطية المتذبذبة أصبحت الدولة غير قادرة على تلبية ذلك، لذلك ظهرت الحاجة المتزايدة الى التعليم الأهلي لتقليل الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على التعليم، فضلا عن دوره المالي في خلق إيرادات أخرى للدولة تتمثل برسوم منح وتجديد الرخصة للمؤسسات التعليمية الاهلية والاستقطاع الضريبي المفروض على هذه المؤسسات اذ تشكل هذه الإيرادات نسبة ليست بالقليلة من إيرادات الموازنة العامة الموجهة لتغطية الانفاق العام، ولا يقتصر دور التعليم الأهلي على الجانب المالي فقط وانما له اثار تنموية بشرية واجتماعية، ولأهمية هذه المؤسسات في خدمة المجتمع فأنها تخضع لأشرف و رقابة وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي فضلا عن خضوعها لأنواع أخرى من الرقابة وذلك لضمان تنفيذ الأهداف العلمية والحفاظ على مستوى كفاءة الأداء العلمي، وعلى الرغم من ذلك الا ان التطبيق العملي اوجب زيادة التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص لان ذلك يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية للدولة، وضرورة استحداث اقسام للدراسات العليا في الجامعات الاهلية لأنها تشكل ايرادا إضافيا لإيرادات الدولة، فضلا عن عدم خروج العملة الصعبة خارج العراق، وزيادة انشاء علاقات توأمة مع الجامعات العالمية الرصينة للاستفادة من الخبرات العلمية لتطوير قطاع التعليم الأهلي وضمان جودة مخرجاته.

## المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ - و	المحتويات
ز	الجدول
4-1	المقدمة
<b>27-5</b>	<b>المبحث التمهيدي: التعريف بالتعليم الأهلي في العراق</b>
15-5	المطلب الأول: مفهوم التعليم الأهلي
9-6	الفرع الأول: التأصيل التاريخي للتعليم الاهلي
15-9	الفرع الثاني: تعريف التعليم الأهلي
27-15	المطلب الثاني: الأساس القانوني للتعليم الأهلي
18-15	الفرع الأول: الأساس القانوني الوطني للتعليم الأهلي
27-18	الفرع الثاني: الأساس القانوني الدولي للتعليم الاهلي
<b>80-28</b>	<b>الفصل الأول: التعريف بالموازنة العامة للدولة ودور التعليم الأهلي في ضغط انفاقها</b>
<b>52-29</b>	<b>المبحث الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة</b>
43-29	المطلب الأول: مدلول الموازنة العامة للدولة
34-30	الفرع الأول: معنى الموازنة العامة للدولة وخصائصها
43-35	الفرع الثاني: القواعد الأساسية لأعداد الموازنة العامة وانواعها
52-43	المطلب الثاني: اثر عجز الموازنة العامة في قطاعي التربية والتعليم
48-44	الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في العراق واسبابه
52-48	الفرع الثاني: اثر عجز الموازنة في نفقات قطاعي التربية والتعليم
<b>80-53</b>	<b>المبحث الثاني: دور التعليم الأهلي في ضغط الانفاق العام للموازنة العامة للدولة</b>
66-53	المطلب الأول: دور التعليم الأهلي في ضغط الانفاق العام للموازنة التشغيلية
58-54	الفرع الأول: التعريف بالموازنة التشغيلية لقطاعي التربية والتعليم

الصفحة	قائمة المحتويات
66-59	الفرع الثاني: مساهمة التعليم الأهلي في ضغط نفقات الموازنة التشغيلية
80-66	المطلب الثاني: دور التعليم الأهلي في ضغط الانفاق العام للموازنة الاستثمارية
73-67	الفرع الأول: مفهوم الموازنة الاستثمارية لقطاعي التربية والتعليم العالي
80-74	الفرع الثاني: مساهمة التعليم الأهلي في ضغط نفقات الموازنة الاستثمارية
<b>152-81</b>	<b>الفصل الثاني: إيرادات التعليم الأهلي والرقابة على مؤسسات التعليم الأهلي</b>
<b>110-82</b>	<b>المبحث الأول: دور إيرادات التعليم الأهلي في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة</b>
102-82	المطلب الأول: اثر إيرادات التعليم الأهلي في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة
86-83	الفرع الأول: التعريف بإيرادات التعليم الأهلي
102-87	الفرع الثاني: مساهمة التعليم الأهلي في إيرادات الموازنة العامة للدولة
110-102	المطلب الثاني: اثر التعليم الأهلي في التنمية
106-103	الفرع الأول: اثر التعليم الأهلي في تحقيق التنمية الاقتصادية
110-106	الفرع الثاني: اثر التعليم الأهلي في التنمية البشرية والاجتماعية
<b>152_111</b>	<b>المبحث الثاني: الرقابة على مؤسسات التعليم الأهلي</b>
135-111	المطلب الأول: الرقابة غير القضائية على مؤسسات التعليم الأهلي
124-112	الفرع الأول: رقابة الأجهزة الإدارية لوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
135_124	الفرع الثاني: رقابة الهيئات المستقلة
150_136	المطلب الثاني: الرقابة القضائية على مؤسسات التعليم الأهلي
147_137	الفرع الأول: رقابة القضاء الاداري
152_147	الفرع الثاني: رقابة القضاء العادي
<b>156-153</b>	<b>الخاتمة</b>
<b>179_157</b>	<b>المصادر والمراجع</b>